

I. إقرار الإجراءات التالية لفائدة قطاع الصناعات التقليدية:

1. دعم حوافز التصدير، وذلك من خلال:

- الترفيع في نسبة تغطية مصاريف النقل عند التصدير المسندة من قبل مركز النهوض بالصادرات، من 25 % إلى 50 %.
- إحداث جائزة وطنية لأفضل 3 حرفيين ومؤسسات حرفية مصدرة أو في مجال الصناعات التقليدية واستصدار أمر في الغرض.

2. تبسيط إجراءات easy export وتيسير الميزانية المخصصة للمشروع، وذلك من خلال:

- وضع شروط خصوصية تتماشى مع إجراءات مشروع «easy export» للانتفاع بامتيازات صندوق النهوض بالصادرات.
- الترفيع في الميزانية المخصصة للغرض من 1 مليون دينار إلى 5 مليون دينار.
- التسريع في رقمنة إجراءات المراقبة الفنية عند التصدير ودعم الترابط البيني وتيسير تبادل المعطيات بين مختلف الهياكل المتدخلة (مصالح الديوانة والشباك الموحد لـ "easy export").

3. تطوير القدرة الإنتاجية، وذلك من خلال:

- تكريس العمل بسلاسل القيمة والشبكات العنقودية ذات المصلحة المشتركة بغاية دفع التشغيل والتنمية والتصدير واستصدار نص قانوني في الغرض.
- تخصيص حصة من المواد الأولية الطبيعية لفائدة الحرفيين والمؤسسات الحرفية،

- تطوير منظومة خاصة بالتكوين والتدريب المهني في قطاع الصناعات التقليدية لاستقطاب الشبان وتوفير يد عاملة.

4. التمويل، وذلك عبر:

- الترفيع في سقف قروض المال المتداول من 5 إلى 10 آلاف دينار بالنسبة للحرفيين ومن 12 إلى 20 ألف دينار بالنسبة للمؤسسات الحرفية وتضبط شروط الانتفاع والقيمة المالية بالاتفاق بين وزارة المالية والبنك التونسي للتضامن والديوان الوطني للصناعات التقليدية.

- حث البنوك على توفير تمويل خاص لدعم عمليات التصدير لفائدة الحرفيين والمؤسسات الحرفية، عبر الانتفاع الآني بالتمويل بعد إثبات وثيقة الطلبية أو العقد.

5. دعم التسويق وفرص الترويج، وذلك من خلال:

- إحداث منصة افتراضية للتعريف بالصناعات التقليدية ودعم الترويج (Marketplace) بالتنسيق بين وزارة تكنولوجيا الاتصال ووزارة التجارة وتنمية الصادرات والديوان الوطني للصناعات التقليدية.

- تدعيم مشاركة تونس كضيف شرف بمعرض «Artigiano in Fiera» في شهر ديسمبر 2023 بمدينة ميلانو بإيطاليا بمساهمة مختلف المتدخلين.

- تنظيم معرض مهني للصناعات التقليدية خلال سنة 2024 بما يفتح المجال أمام عدد هام من الحرفيين للتعريف بمنتجاتهم بالسوق التونسية والأجنبية قصد كسب رهان التصدير.

6. المعاملات المالية، من خلال:

- توسيع مجال استعمال البطاقة التكنولوجية في اتجاه التعامل مع بعض المنصات الافتراضية، بما يمكّن من تلقّي وإدخال الأموال من الخارج عبر البطاقة التكنولوجية الدولية والترفيع في سقفها بالنسبة لمؤسسات الصناعات التقليدية من 10 إلى 20 أ.د.

- الإعفاء من نسبة العمولة البنكية المتعلقة باستقبال التحويلات المالية من الخارج وخدمات التحويل وهوامش الوساطة المتأتية من عمليات التصدير للأسواق الخارجية بالنسبة

للبريد التونسي والمؤسسات البنكية العمومية والتخفيض فيها بالنسبة للمؤسسات البنكية الخاصة إلى نسبة لا تتجاوز 1%.

II. دعوة وزارة تكنولوجيا الاتصال إلى تقديم رزنامة تنفيذية لمشروع "easyexport" وإيجاد الحلول الكفيلة برفع التعطيلات التي تعترض إنجازها.

III. دعوة وزارة النقل إلى النظر في تخصيص فضاءات لترويج منتجات الصناعات التقليدية بالمعابر الحدودية وفقا للإجراءات والمعاليم المعمول بها في هذا المجال ووضعها تحت إشراف الديوان الوطني للصناعات التقليدية. وبذلك رفعت الجلسة.

رئيسة الحكومة
نجلاء بouden رمضان